



المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

التقرير السنوي السابع عشر

2021

نيسان 2022



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازنتها وجداول تشكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها

قيمنا الجوهرية

الشمولية

المساءلة

التشاركية

العدالة

والمسؤولية المجتمعية

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
5	تقديم
6	استراتيجية دائرة الموازنة العامة
9	خدمات دائرة الموازنة العامة:
9	- برنامج الادارة والخدمات المساندة
10	- برنامج تطوير منهجية الموازنة
13	إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2021
22	آلية اعداد الموازنة العامة
23	الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة
24	التطلعات المستقبلية
25	مفاهيم مستخدمة
26	الملحق الاحصائي

تقديم

إنه ليسرني أن أقدم لكم الإصدار السابع عشر من التقرير السنوي لدائرة الموازنة العامة لعام 2021، الذي يتضمن أهم الإنجازات التي تحققت خلال العام 2021 ضمن العديد من المحاور إضافة الى أبرز الخدمات التي تقدمها الدائرة لتنفيذ السياسة العامة للدولة وفقاً للأولويات والاهداف الوطنية وبما يحقق توزيع مكاسب التنمية على جميع محافظات المملكة وذلك في ظل استمرار الوضع الوبائي الذي تفرضه جائحة كورونا وما ترتب عليها من أعباء اقتصادية صعبة على المواطن الأردني والبدء بمسيرة التعافي التدريجي من الاثار التي خلفتها الجائحة، وكان من أبرز هذه الإنجازات اقرار قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية رقم (13) لسنة 2021، ليمثل المظلة الشاملة لإدارة المال العام في المملكة الذي من شأنه أن يجذر استدامة الاستقرار المالي ويعزز الشفافية المالية والمتابعة والتقييم والرقابة على الأداء. كما ساهمت دائرة الموازنة العامة من خلال المهام المناطة بها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية كلف الإجراءات الحكومية التخفيفية والتحفيزية لمواجهة جائحة كورونا إضافة الى تعميق كفاءة تخصيص الموارد المالية للدولة بما يفضي إلى استخدام أمثل للموارد المالية المتاحة وبما يلبي تطلعات الدولة الأردنية.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجميع الزميلات والزملاء العاملين في دائرة الموازنة العامة على جهودهم المتميزة المبذولة في العمل مما ساهم في تمكين الدائرة من أداء المهام الموكولة اليها بكفاءة واقتدار، آملاً ببذل المزيد من الجهد والعطاء لتستمر المسيرة ويستمر أردننا الحبيب في تحقيق المزيد من الانجازات والرفاه للمواطنين الأردنيين تحت راية مليكنا المفدى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق،

مدير عام دائرة الموازنة العامة

مجدي فيصل الشريقي

استراتيجية دائرة الموازنة العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد خطتها الاستراتيجية للأعوام (2020-2022) استناداً الى رؤية الأردن 2025 والقوانين والأنظمة والتشريعات الناظمة لعمل الدائرة والاعتماد على اعتبارات متطلبات جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، وتأتي هذه الاستراتيجية لتحقيق المزيد من الانجازات واستكمال البناء على ما تم تحقيقه ضمن العديد من المجالات التي تقع ضمن نطاق عمل دائرة الموازنة العامة، أبرزها تعزيز موقع المملكة على خارطة الاقليمية في مجال ادارة الموازنة العامة.

وقد تضمنت الخطة، الأولويات والمحاور للمرحلة المقبلة والهادفة إلى تجسيد رؤية الدائرة المتمثلة في " موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة"، وتحقيق رسالتها التي تمثلت في " تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازاناتها وجداول تشكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها".

وتسعى دائرة الموازنة العامة في خطتها الاستراتيجية للأعوام (2020-2022) إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

- 1- تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين.
- 2- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
- 3- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية.

وللمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المذكورة، فقد تضمنت الخطة عدداً من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها تمثلت فيما يلي:

- 1- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- 2- تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الانفاق العام.
- 3- الموائمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.
- 4- رفع كفاءة الاداء المؤسسي.
- 5- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.

كذلك تضمنت الخطة الاستراتيجية الأنشطة التالية:

- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وفق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ضبط وترشيد النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- نشر مشاريع وقوانين الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوظائف على الموقع الإلكتروني للدائرة.
- اصدار دليل المواطن للموازنة العامة سنوياً.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي لضمان استخدامه في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد.
- تحديد السقوف المالية للمحافظات ورصد المخصصات المالية لها.
- المساهمة في مراجعة معادلة ومعايير تحديد السقوف الرأسمالية للمحافظات وتحديثها إن تطلب الأمر وحسب المستجدات.
- المساهمة في اعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات المحافظات بما يتناسب مع التوجه الحكومي في تطبيق نهج اللامركزية.
- إعداد نظام وجدول تشكيلات الوظائف للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- اعداد تقرير شهري حول حركات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية لإلغاء ودمج بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
- رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية.
- المحافظة على سلامة بيئة العمل الداخلية.
- متابعة وتطوير الأنظمة العاملة في الدائرة.
- متابعة وتطوير البنية التحتية الإلكترونية للدائرة.
- دعم الابداع والتميز (توظيف نتائج تقارير تقييم جائزة الملك عبد الله للتميز في اعداد خطط تحسينية ومتابعة تنفيذها).
- اعداد تقرير نصف سنوي لمتابعة تنفيذ خطط عمل المديریات والوحدات التنظيمية.
- اعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- مشاركة الدائرة في جوائز التميز والابداع والابتكار.

● الرقابة والتدقيق المالي والإداري والفني والضبط على مختلف الأنشطة واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لتصويب المخالفات وفق التشريعات السارية.

كما تستند الخطة الاستراتيجية الى مجموعة من القيم الجوهرية تتمثل بالشمولية، المساءلة، التشاركية، العدالة والمسؤولية المجتمعية.

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة تقوم الدائرة بتنفيذ برنامجين رئيسيين هما برنامج " الإدارة والخدمات المساندة" وبرنامج "تطوير منهجية الموازنة"، وسيتم تفصيلهما لاحقاً.

الأهداف الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة ومؤشرات قياس الأداء

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قياس الاداء	القيمة الفعلية 2019	القيمة الفعلية 2020	تقييم ذاتي أولي 2021
المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة	نسبة انحراف مقدر النفقات العامة عن الفعلي	%4.8	%4.1	%2.4
تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام	نسبة تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الإطار المالي متوسط المدى	%85	%85	%85
الموائمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة	ترتيب الأردن في مؤشر الموازنة المفتوحة وفقاً لاستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية	61	61	63
رفع كفاءة الأداء المؤسسي	معدل الوظائف المحدثة إلى الشواغر الملغاة	%65	%93.6	%47
المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات	نسبة رضا متلقي الخدمة	% 90.4	%89	%91
	نسبة النفقات الرأسمالية المخصصة للمحافظات الى اجمالي النفقات الرأسمالية الحكومية	%24.1	%8.9	%8.1

خدمات دائرة الموازنة العامة

انطلاقاً من الحرص على تحقيق رسالة وأهداف دائرة الموازنة العامة، تقوم الدائرة بتنفيذ الخدمات والمهام والواجبات المنوطة بها لتغطي كافة نشاطاتها على نحو يؤدي الى الحد من التداخل في المهام والازدواجية في الواجبات بين المديریات والوحدات المختلفة، وتتوزع الخدمات التي تقدمها الدائرة على برنامجين رئيسيين وهما:

1- برنامج الإدارة والخدمات المساندة:

يهدف هذا البرنامج الى تقديم كافة الخدمات الادارية والمالية المساندة لموظفي الدائرة في مختلف المديریات والوحدات وللشركاء ولملتقي الخدمة. ويتضمن هذا البرنامج نشاط "الخدمات الادارية والمساندة"، ويرتبط بالهدف الاستراتيجي التالي:

- رفع كفاءة الأداء المؤسسي للارتقاء بمستوى أداء الدائرة.

اما عن الخدمات التي يقدمها البرنامج، فهي على النحو التالي:

1. توفير البنية التحتية الملائمة للموظفين.

2. تنظيم كافة الشؤون الادارية والمالية للدائرة والبيانات المتعلقة بها.

3. إعداد الخطة التدريبية لموظفي الدائرة.

4. تطوير وتحديث أنظمة وبرمجيات الحاسوب.

5. عقد ورش عمل.

6. طباعة كافة الوثائق المتعلقة بالدائرة.

وتنأط مهمة الإشراف على تنفيذ برنامج "الإدارة والخدمات المساندة" بمساعد المدير العام للشؤون الادارية والمالية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديريةية الشؤون الادارية والمالية، ومديرية الحاسوب والمعرفة، ووحدة الرقابة الداخلية، ووحدة تطوير الاداء المؤسسي، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 66 موظفاً لعام

2021.

2- برنامج تطوير منهجية الموازنة:

يهدف هذا البرنامج الى تعميق تطبيق المنهجيات والمفاهيم العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة، مثل الإطار المالي متوسط المدى، والموازنة الموجهة بالنتائج، وتطبيق خارطة الحسابات وقياس مستوى الانجاز. ويتضمن هذا البرنامج نشاط "إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ونظام تشكيلات الوظائف" ومشروع "تعزيز تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج"، ويرتبط بأربعة أهداف استراتيجية، وهي:

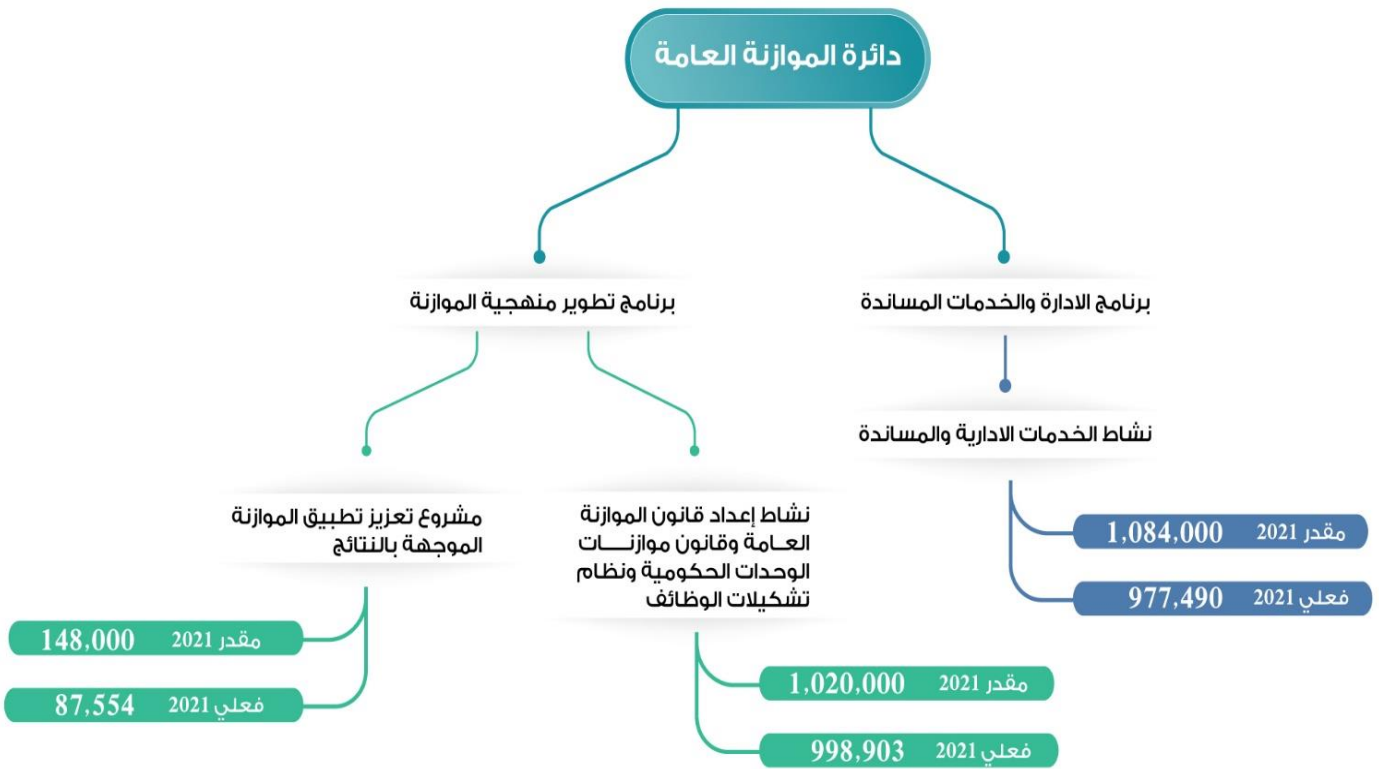
- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- تطوير نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
- الموازنة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.
- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.

اما الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج فهي على النحو التالي:

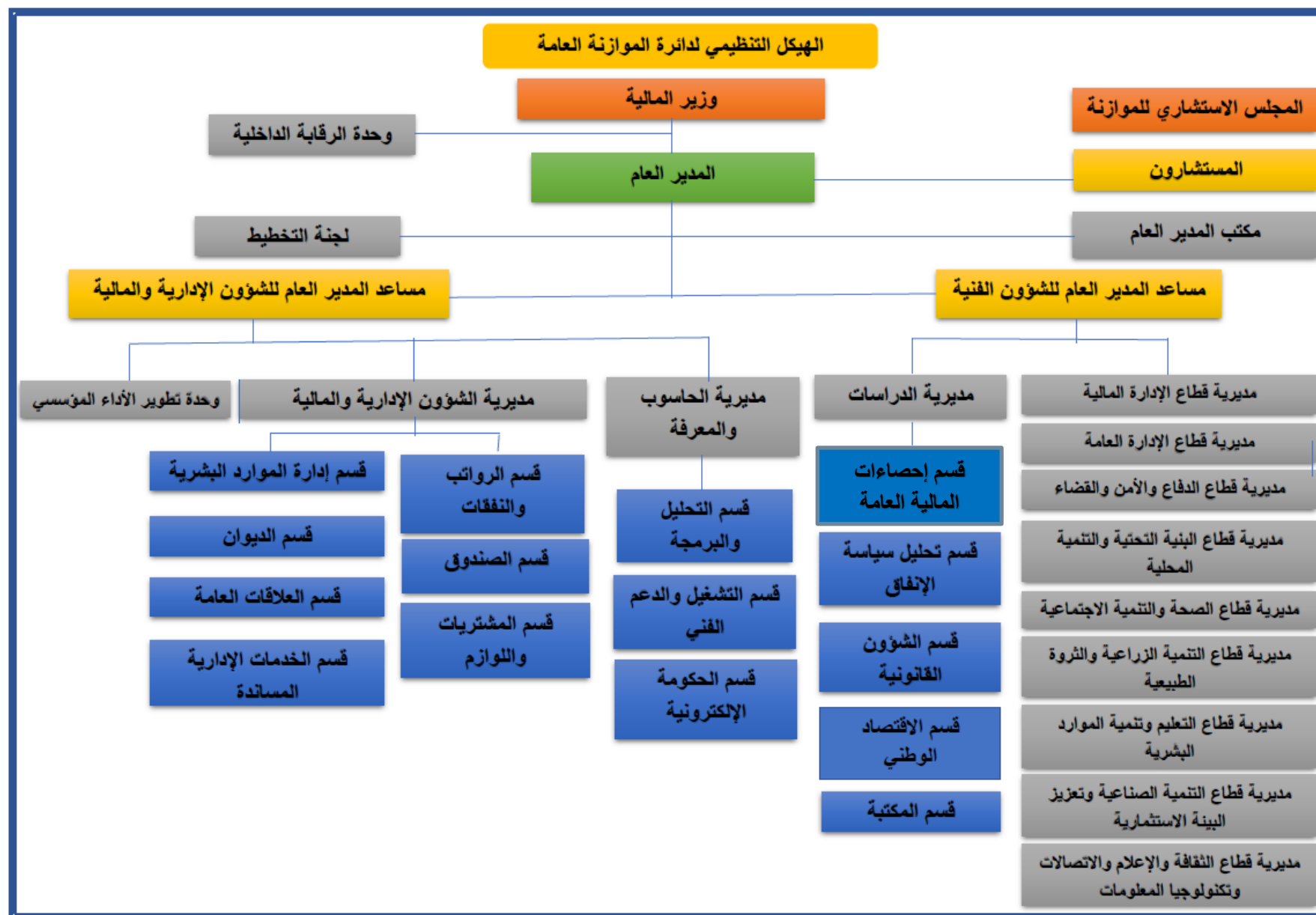
- تحضير مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية، وذلك من خلال اعداد ومراجعة السقوف المالية الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والسقوف النهائية للمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية، واعداد تعميم الموازنة العامة متضمناً تلك السقوف والطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات تزويد الدائرة بمشروعات موازناتهم للمدى المتوسط وجداول تشكيلاتهم، إضافة الى مناقشة مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تمهيداً لإعداد اطار الانفاق متوسط المدى والإطار المالي متوسط المدى.
- اصدار بلاغ اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.
- متابعة اقرار مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.
- تنفيذ ومتابعة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وذلك من خلال أدوات تنفيذ الموازنة مثل (الامر المالي العام، الامر المالي الخاص، الحوالات المالية، حوالة نقل العهدة، مستند الالتزام المالي، المناقلات المالية، الموقف المالي).
- احداث مادة أو بند أو برنامج أو مشروع جديد في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

- اصدار ملحق موازنة في حال تطلب الامر ذلك.
 - اصدار نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
 - اصدار دليل المواطن للموازنة العامة.
 - ابداء الرأي في البيانات المالية الختامية للوحدات الحكومية والمؤسسات العامة وموازنات بعض المؤسسات غير المدرجة في قانون موازنات الوحدات الحكومية.
 - تقديم الاستشارات وإبداء الرأي حيال العديد من القضايا المالية والادارية.
- وتنيط مهمة الإشراف على تنفيذ برنامج " تطوير منهجية الموازنة" بمساعد المدير العام للشؤون الفنية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديريات قطاعات الموازنة ومديرية الدراسات، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 75 موظفاً لعام 2021.

ويبين الشكل التالي المخصصات المالية المقدرة والفعالية لدائرة الموازنة العامة للعام 2021:



ويظهر المخطط التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة متضمناً مختلف المديريات والوحدات العاملة في عام 2021.



إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2021

أولاً: إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

- متابعة إقرار مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021، حيث تم نشر القانونين في الجريدة الرسمية بتاريخ 2021/3/15 العدد (5705).
- صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (21) للسنة المالية 2021) ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2021/9/16 العدد (5743) والذي يهدف الى تغطية كلفة الإجراءات الحكومية التخفيفية والتحفيزية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا دون ان يترتب على ذلك زيادة العجز المالي او زيادة في الدين العام.

- إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022.
- الاخذ بعين الاعتبار برنامج اولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023) عند اعداد مشروع موازنة عام 2022، ورصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاعات المختلفة لتنفيذ ما ورد في البرنامج، والهادف الى اعادة الاقتصاد الوطني الى مسار التعافي من الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، كما تم استحداث فصل المركز الوطني للأمن السيبراني ورصد المخصصات المالية اللازمة له لتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية وتحسين الأنظمة التقنية والتكنولوجية الوطنية، إضافة الى استحداث فصل وزارة الاستثمار ورصد المخصصات المالية اللازمة لها لتشجيع الاستثمار في المملكة.

ثانياً: إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

- متابعة إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2021 وقد تم إقراره بموجب نظام رقم (76) لسنة 2021- نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2021، وتم نشر النظام في الجريدة الرسمية بتاريخ 2021/8/19 العدد (5736).
- البدء بإعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2022، بالتزامن مع اعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022.

ثالثاً: تنفيذ قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

- متابعة تنفيذ قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية من خلال تطبيق احكام القانونين، واصدار الأوامر المالية العامة والخاصة والحوالات المالية والمناقلات المالية ومستندات الالتزام المالي وحوالات نقل العهدة، ومتابعة ودراسة المواقف المالية. إضافة الى اعداد بلاغ تنفيذ قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021، والذي يهدف الى ضمان تنفيذ القانونين بما يفضي إلى تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، وتعزيز حوكمة وشفافية إجراءات الرقابة على المالية العامة والحد

من اي تجاوزات أو مخالفات قد تنتج عن تنفيذ الموازنة العامة، وتعزيز النهج الإستباقي في منع حدوث التجاوزات.

رابعاً: إعداد تقارير حول تقييم أداء المالية العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد تقارير ربعية حول أداء المالية العامة خلال عام 2021، تتضمن تقييم أداء المالية العامة خلال عام 2021 مقارنة مع عام 2020.

خامساً: الرد على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب واللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان
التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للإجابة على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب وتوصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021 من خلال مصفوفة تم اعدادها لهذه الغاية، وتزويد مجلسي النواب والاعيان بنسخة منها.

سادساً: أهم التطورات المتعلقة بتطبيق المفاهيم والمنهجيات الحديثة في ادارة الموازنة

صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية رقم (13) لسنة 2021، والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2021/5/16 العدد (5718) لتنظيم عملية إدارة المال العام في المملكة وتحديد مسؤوليات الجهات الرسمية وأدوارها في هذه العملية، ووضع الأسس الكفيلة بإعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وتنفيذهما والرقابة عليهما بشكل يراعي الإطار الكلي للاقتصاد الوطني، وتعزيز الاستقرار المالي وتقديم الخدمات الحكومية في كافة المحافظات بكفاءة عالية، ومراعاة الممارسات الدولية المثلى في شفافية الموازنة العامة، وشمولية التغطية القانونية لكافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية والرقابة عليها، وتوسيع نطاق نشر البيانات والتقارير المالية لتشمل جميع المؤسسات العامة.

سابعاً: تعزيز حقوق الانسان في المملكة

في ظل استمرار أثر تداعيات جائحة كورونا على المملكة، فقد حرصت دائرة الموازنة العامة عند إعداد قانون الموازنة العامة لعام 2022 على زيادة مخصصات برامج الصحة والحماية الاجتماعية والشؤون الاقتصادية سعياً لإيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية وصحية آمنة للمواطنين، وبناءً على ذلك فقد تم زيادة مخصصات كل من وظيفة "الصحة" و"الشؤون الاقتصادية" و"الحماية الاجتماعية" بنحو 176.4، و143.2، و90.2 مليون دينار على الترتيب.

وإيماناً من الحكومة في الحفاظ على حق التعليم للمواطنين فقد تم زيادة مخصصات وظيفة "التعليم" بنحو 98.4 مليون دينار، كما حرصت الحكومة على تضمين قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2022

المخصصات المالية اللازمة لتمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة والمرأة والطفل في المجتمع، إضافة إلى تمكين الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في تحقيق أهدافها من خلال تقديم خدمات أفضل للمواطنين وبما يسهم وبشكل رئيسي بتعزيز حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثامناً: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

واما فيما يتعلق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل، واستمراراً للأنشطة والإجراءات التي قامت بها دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الماضية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتعميق تطبيق نهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل، فقد عملت الدائرة على تعزيز عملية ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في الموازنة وذلك بالتعاون مع شركائها في هذا المجال مثل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال إقامة عدة أنشطة للمساهمة في بناء القدرات وتعزيز المعرفة حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومن أبرز هذه الأنشطة عقد عدة دورات تدريبية لموظفي الدائرة المعنيين لتدريب المدربين (TOT) متخصصة بالنوع الاجتماعي لاعتمادهم كمدرسين في مجال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. بالإضافة الى ذلك فقد تم اشراك موظفي الدائرة المعنيين بحضور دورة تدريبية في مجال "إحصاءات النوع الاجتماعي" ودورة تدريبية متخصصة بعنوان "النوع الاجتماعي والاقتصاد". كما تم تشكيل لجنة من دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية/ مديريةية GFMIS واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لدراسة إمكانية إضافة تصنيف جنسدي للتصنيفات الموجودة حالياً في الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات.

بالإضافة الى ذلك فقد تم تضمين بلاغ رقم (16) لسنة 2021 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022، الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ أنثى) والطفل عند تحديد مؤشرات الأداء المرتبطة بخططها الاستراتيجية وعكس هذه المؤشرات (الحساسية للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وبما يضمن قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن موازاناتهم.

تاسعاً: متابعة متطلبات التعاون الدولي

- استقبال وفد من جمهورية نيجيريا وبرئاسة سعادة السفير النيجيري بالأردن في دائرة الموازنة العامة، وقامت الدائرة باطلاع الوفد على آلية اعداد الموازنة العامة في الأردن وتنفيذها والرقابة عليها وكافة القضايا المتعلقة بهذا الخصوص.
- متابعة متطلبات تحقيق برامج المؤسسات الدولية الاصلاحية والموجهة لدعم الموازنة العامة، إذ تم في عام 2021 متابعة العديد من برامج الدعم المالي والفني المقدمة من مجلس التعاون الخليجي، وصندوق النقد

الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والحكومة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والحكومة الإيطالية، وغيرها من الجهات الدولية الأخرى.

عاشراً: تعزيز مبدأ الشفافية في شؤون الموازنة العامة

- المشاركة في استبيان مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) لعام 2021 الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في واشنطن من خلال مراجعة وابداء الملاحظات على النتائج الأولية للتقييم، اذ يهدف الاستبيان الى دراسة وتقييم شفافية الموازنة والتشاركية والرقابة على الموازنة في دول العالم، ويركز بشكل أساسي على وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي توفيرها للجمهور وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وتجدر الإشارة الى أن الأردن قد حافظ على المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفقاً لنتائج آخر مسح عقد في عام 2019، حيث احتل المرتبة 31 من بين الدول المشاركة في المسح والبالغ عددها 117 دولة وحصل على نتيجة 61 من مائة في معيار شفافية الموازنة.
- اصدار وثيقة "دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2021" بهدف تقوية قنوات الاتصال وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، وتعزيز المشاركة الواعية في شؤون الموازنة العامة. وتعتبر الوثيقة عن التزام الدائرة بتعزيز الشفافية حول حجم وهيكل إيرادات الدولة ونفقاتها، اضافة الى تعزيز أطر التواصل بين الدائرة من جهة والمواطن الأردني من جهة أخرى وتمكينه من الوصول الى أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة والتي من شأنها ان تتيح له التعرف على حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الاقتصادية والخدمات العامة التي لها مساس مباشر بحياة المواطن اليومية، وبما يفضي الى تحقق الفهم الكامل للمواطن حول مصادر الاموال العامة وواجه انفاقها.
- ويهدف اصدقاء المزيد من الشفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، فقد تم نشر مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022 على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع عليهما وابداء الملاحظات حولهما.
- وحرصاً من الدائرة على تلبية حق الانسان في المعرفة وانسجاماً مع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 فقد قدمت الدائرة خدمات مباشرة لباحثين وأكاديميين وصحفيين وتم مساعدتهم في الحصول على البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الدائرة.

حادي عشر: إعداد التقرير السنوي

إعداد التقرير السنوي السادس عشر لعام 2020، ويعرض التقرير الدور التنموي للموازنة العامة، ولمحة حول استراتيجية دائرة الموازنة العامة ودورها في إدارة الموازنة العامة للدولة والخدمات التي تقدمها

الدائرة. كما تم من خلال هذا التقرير إطلاع الجمهور على إنجازات دائرة الموازنة العامة المتحققة خلال عام 2020 وتطلعات الدائرة المستقبلية للسنوات القادمة.

ثاني عشر: ترجمة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

ترجمة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021 إلى اللغة الإنجليزية ونشرهما على الموقع الإلكتروني للدائرة، وبدء العمل على ترجمة مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الموازنات الحكومية للسنة المالية 2022، وذلك حرصاً من دائرة الموازنة العامة على اطلاع شركائها الخارجيين على محتوى القانونين.

ثالث عشر: الحوسبة

- المتابعة والإشراف على تطبيق وصف وتصنيف الوظائف الجديد الخاص بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- العمل على تزويد المديریات والوحدات في الدائرة بأية كشوفات وجدول لها علاقة بعمل الدائرة.
- المشاركة في اعداد الحساب الختامي للوحدات الحكومية بالتعاون مع وزارة المالية.
- إصدار التقارير الخاصة بمشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لغايات مناقشات مجلس الأمة والإدارة العليا.
- المتابعة والإشراف فنياً على إدخال بيانات نظام التشكيلات واصدازه للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- الاستمرار في تقديم الدعم الفني لموظفي الدائرة من خلال صيانة اجهزة الحاسوب والشبكة وتوابعها ومتابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS.
- المساهمة في دراسة احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية من أجهزة الحاسوب وتوابعها من خلال المشاركة في لجنة الشراء الخاصة بأجهزة الحاسوب في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- تطوير سياسات لكلمات المرور وتعميمها على موظفي الدائرة وعقد ورشات عمل للتوعية بمفاهيم ادارة المعرفة ونظام حفظ امن وسرية المعلومات ومتابعة تنفيذ الأنشطة المدرجة في استراتيجية ادارة المعرفة.
- متابعة تجديد عقد استضافة الموقع الإلكتروني الخارجي للدائرة وخدمة الانترنت ورخصة برنامج مضاد للفيروسات مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- تطوير الموقع الإلكتروني للدائرة.
- تطوير ومتابعة نظام التكافل الخاص بالدائرة.
- المتابعة والإشراف فنياً على ادخال بيانات قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية واصدارهما باللغتين العربية والانجليزية.

- المتابعة والاشراف فنياً على عمليات تنفيذ الموازنة (اوامر مالية، حوالات، مناقلات، مواقف مالية).
- تحميل بيانات الموازنة على ملف اكسل لغايات مشروع GFMIS.
- تحميل بيانات التشكيلات على ملف اكسل لغايات نظام الموارد البشرية في ديوان الخدمة المدنية.
- متابعة وتطوير نظام الاستبانات.
- تطوير أنظمة لإصدار ومتابعة إنفاق موازنات المحافظات.
- متابعة وتطوير نظام الهواتف.
- تطوير ومتابعة نظام إنفاق الوحدات الحكومية.

رابع عشر: الرقابة الداخلية (مالية وادارية وفنية)

- اعداد دليل إجراءات التدقيق وخطة العمل الرقابية سنوياً.
- اعداد تقارير رقابية شهرية وسنوية ورفعها إلى معالي وزير المالية حسب الاصول.
- رفع التقارير الرقابية لعطوفة المدير العام ومعالجة انحرافات الأداء ومتابعة تصويبها إن وجدت.
- إجراء الزيارات الرقابية الفجائية على كافة اقسام مديرية الشؤون المالية والادارية وبيان الاخطاء في حال وجودها والية تصويبها.
- اعداد خطة الانجاز السنوية ومؤشرات قياس الاداء لوحدة الرقابة الداخلية.

خامس عشر: تطوير الأداء المؤسسي

- المساهمة في اعداد ومراجعة خطط العمل السنوية لمديريات ووحدات الدائرة للتأكد من انسجامها مع الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية وذلك بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية في الدائرة متضمنة مؤشرات الأداء الاستراتيجية ومؤشرات أداء العمليات والمخاطر المحتملة.
- اعداد تقارير تقدم سير العمل بالخطة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية متضمنة نتائج قياس مؤشرات الأداء ونسب الإنجاز الخاصة لكل مديرية/وحدة في الدائرة والتوصيات المناسبة وتعميمها على الموظفين.
- مراجعة منهجيات العمل بناء على الخبرات المتراكمة في الدائرة واعداد إصدارات جديدة وتعميمها على الموظفين وتوثيقها على النظام المحوسب وقياس كفاءة وفاعلية عمليات الدائرة.
- اعداد دليل التخطيط الاستراتيجي الخاص بدائرة الموازنة العامة (يتضمن خطوات مراجعة وتطوير الخطة الاستراتيجية وخطط عمل المديريات والوحدات، وكذلك إجراءات المتابعة والتقييم).
- تنفيذ المسوحات السنوية للدائرة (قياس رضا الموظفين ومتلقي الخدمة والشركاء والموردين وتقييم كفاءة وفاعلية الأنظمة العاملة وقياس مدى الرضا عن كفاءة أجهزة الحاسوب وتوابعها وتقييم سياسة أمن وحماية المعلومات) من أجل تقصي احتياجاتهم وتحديد مستوى رضاهم ومواطن القوة والضعف والوقوف على

فرص التحسين للعمل عليها بشكل مستمر وبالتالي تحقيق متطلبات وتوقعات متلقي الخدمة والشركاء والموظفين.

- إدارة ومتابعة شكاوى وملاحظات واستفسارات متلقي الخدمة وتوفير الردود عليها بالتنسيق مع المعنيين بالسرعة الممكنة من خلال منصة بخدمتك الحكومية الذي تم إطلاقها من قبل رئاسة الوزراء في عام 2018.
- توفير الردود على كتب إبداء الرأي بالخطط الاستراتيجية للوزارات والدوائر الحكومية وقياس رضا الشركاء.
- المساهمة في مراجعة نظام التنظيم الإداري للدائرة.

سادس عشر: الشؤون الإدارية والمالية

- متابعة وتنفيذ موازنة الدائرة لعام 2021.
- متابعة وتنفيذ جدول تشكيلات الدائرة لعام 2021.
- اعداد مشروع موازنة الدائرة لعام 2022.
- التحضير لإعداد مشروع جدول تشكيلات الدائرة لعام 2022.
- طباعة وتوزيع (150) نسخة من قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ونظام تشكيلات الدوائر والوزارات الحكومية.
- اعتماد نظام تراسل لكافة المراسلات الواردة والصادرة من وإلى الدائرة.
- المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة من خلال مشاركة الدائرة بنحو (35) دورة تدريبية وورش عمل داخلية وخارجية خلال عام 2021، وذلك لتنمية مهارات الموظفين وتعزيز قدراتهم للقيام بالمهام والواجبات الموكولة إليهم على أكمل وجه وذلك على النحو التالي:

الدورات التدريبية وورش العمل الداخلية والخارجية لعام 2021

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
1	رسم السياسات وصنع القرار	معهد الإدارة العامة	6	2021/4/14-12 2021/9/16-13
2	إدارة التغيير	معهد الإدارة العامة	5	2021/6/16-14 2021/9/16-13
3	تأهيل وتطوير شاغلي وظيفة مدير	معهد الإدارة العامة	2	2021/6/27-6
4	إدارة المخزون والمستودعات	معهد الإدارة العامة	1	2021/9/3-8/30

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
5	تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	مديرية المعهد المالي	3	2021/7/8-4 2021/9/30-26
6	تقييم الاثر	معهد الادارة العامة	2	2021/3/3-2/28
7	تعزيز ممارسة الحوكمة	معهد الادارة العامة	1	2021/4/21-18
8	الاتصال والتواصل الفعال	معهد الادارة العامة	3	2021/4/15-12 2021/11/25-21
9	المحاسب الحكومي/ محور إجراءات المحاسبة الحكومية 1	مديرية المعهد المالي	2	2021/7/29-25 2021/9/30-26
10	المحاسب الحكومي/ محور إجراءات المحاسبة الحكومية 2	مديرية المعهد المالي	2	2021/8/5-1 2021/10/7-3
11	المحاسب الحكومي/ محور المالية العامة	مديرية المعهد المالي	2	2021/8/15-8 2021/10/14-10
12	تأهيل المحاسب الحكومي/ محور الإحصاءات وأنظمة المعلومات	مديرية المعهد المالي	2	2021/8/22-16 2021/11/14-8
13	تأهيل المحاسب الحكومي/ محور العمل الرقابي في الجهاز الحكومي الاردني	مديرية المعهد المالي	2	2021/8/30-23 2021/11/1-10/25
14	المحاسب الحكومي/ محور تشريعات مالية 1	مديرية المعهد المالي	2	2021/9/9-5 2021/9/30-26
15	المحاسب الحكومي/ محور تشريعات مالية 2	مديرية المعهد المالي	2	2021/7/8-4 2021/9/16-12
16	المحاسب الحكومي/ محور تشريعات مالية 3	مديرية المعهد المالي	2	2021/7/15-11 2021/9/23-19
17	توجيه الموظف الجديد	معهد الإدارة العامة	4	2021/7/11-6/27 2021/12/14-1
18	الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	4	2021/3/1-2/28 2021/11/23-22
19	إحصاءات النوع الاجتماعي	دائرة الإحصاءات العامة	2	2021/7/8-6

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
20	Gender and Economics	هيئة الأمم المتحدة	1	2021/9/23-19
21	راند الاعمال الحكومية	معهد الإدارة العامة	1	2021/12/1-11/29
22	إدارة الوثائق للمؤسسات والمنشآت العامة	مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي	1	2021/11/25-15
23	معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية	ديوان المحاسبة	1	2021/10/21-17
24	الإدارة الفعالة عن بعد	معهد الإدارة العامة	1	2021/10/21-20
25	اساسيات إدارة الجودة الشاملة	معهد الإدارة العامة	2	2021/4/13-12 2021/11/24-22
26	مهارات تخطيط وتنظيم العمل	معهد الإدارة العامة	2	2021/6/9-7 2021/9/16-13
27	Public Financial Management	البرنامج التدريبي الهولندي في دبي	1	2021/10/22-18
28	Public Financial Management	البرنامج التدريبي الهولندي في الاردن	1	2021/11/19-15
29	National Registry of Investment Projects (NRIP)	البنك الدولي	1	2021/7/14-4
30	تمكين الموظف الجديد	معهد الإدارة العامة	4	2021/4/29-26
31	الحوكمة والمهارات القيادية لفئة الشباب في القطاع العام	معهد الإدارة العامة	2	2021/3/16-7 2021/4/6-3/22
32	Data Science in Public Session دورة في الذكاء الاصطناعي	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	3	2021/9/27-26
33	تطبيقات عملية – قانون الضمان الاجتماعي	غرفة تجارة عمان	1	2021/11/30-28
34	صناعة المحتوى الرقمي	غرفة تجارة عمان	1	2021/11/30-28
35	منصة التأمين الصحي	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	1	2021/9/24-23

آلية إعداد الموازنة العامة

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، ومنذ عام 2008 بدأت دائرة الموازنة العامة بالعمل على ربط عملية إعداد الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي وذلك من خلال تبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن الإطار المالي متوسط المدى.

وبموجب مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج تطلب دائرة الموازنة العامة سنوياً من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بها على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج، على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية ومع الأهداف الوطنية للدولة.

ويغطي الإطار المالي متوسط المدى ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم، ويتم تصنيف هذه البنود وفقاً لخارطة حسابات تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن تصنيفات متعددة جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية وبرامج تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي احتياجات الجهات الرسمية والخاصة. وتجدر الإشارة الى انه طرأ العديد من التطورات على الجدول الزمني السنوي لمراحل إعداد الموازنة العامة الذي يمكن ايجازه على النحو التالي:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

الجدول الزمني



لمراحل اعداد الموازنة

نيسان

مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات ضمن الاطار المالي متوسط المدى.

منتصف آيار

الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية لكل محافظة.

منتصف تموز

قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط. وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنت المحافظات للمدى المتوسط.

منتصف آب

قيام مجالس المحافظات باقرار مشاريع موازنت المحافظات المحالة اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.

منتصف ايلول

قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية للمحافظات ضمن مشاريع موازنت الوزارات والدوائر الحكومية والانتها من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد اطار اتفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية.

نهاية ايلول

اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنت المحافظات.

مطلع تشرين الاول

اصدار بلاغ الموازنة العامة.

منتصف تشرين الاول

قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية للمحافظات.

نهاية تشرين الاول

اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتهمما وجراء أي تعديلات عليهما.

منتصف تشرين الثاني

تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشتهمما وقرارهما بعد اجراء التعديلات المطلوبة.

نهاية تشرين الثاني

تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية الى مجلس الامة.

كانون الأول

البدء بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية وإقرارهما تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليهما.

التطلعات المستقبلية

أولاً: تعزيز المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة من خلال ما يلي:

- المساهمة في توجيه وضبط الإنفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية وبرنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023).
- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي.
- الحفاظ على مستوى أمن لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الاستمرار في العمل على تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام وذلك من خلال ما يلي:

- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام.
- تحسين موقع الأردن عالمياً في مجال شفافية الموازنة.

ثالثاً: بذل المزيد من الجهود في مجال تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات من خلال العمل على ما يلي:

- مراجعة أسس ومعايير تحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالية بما يتناسب مع المستجدات المتعلقة في التشريعات ذات العلاقة باللامركزية.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات لضمان توجيهه بشكل يؤدي الى تعزيز الجانب التنموي في المحافظات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

رابعاً: العمل على رفع كفاءة الاداء المؤسسي للارتقاء بمستوى أداء الدائرة من خلال ما يلي:

- تحسين الخدمات.
- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- تحسين بيئة العمل الداخلية.
- دعم ثقافة الإبداع والابتكار في الدائرة.

مفاهيم مستخدمة

الدائرة او الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.	الفصل :
أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة أو مؤسسة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.	الدائرة الحكومية :
أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو شركة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.	الوحدة الحكومية :
خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.	الموازنة العامة :
السنة التي تبدأ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.	السنة المالية :
جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائد والمنح وأي أموال أخرى ترد للخزينة العامة أو لأي وحدة حكومية.	الواردات (الإيرادات) :
المبالغ المخصصة ضمن موازنات الفصول لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ، وفقاً للتصنيف الاقتصادي المعتمد للنفقات.	النفقات :
المنهجية المستخدمة في اعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية والتي بموجبها تقوم الفصول بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وأن تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والاولويات الوطنية.	الموازنة الموجهة بالنتائج :
المنافع المتوقع تحقيقها من النفقات العامة.	النتائج المنتظرة :
الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمستندة الى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنيّة على عدد من المرتكزات والفرصيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.	الإطار المالي متوسط المدى :
الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للفصول خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين.	إطار الإنفاق متوسط المدى :
مجموعة الوظائف والفئات والدرجات والرواتب المحددة لكل منها في نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية أو موازنة أي من الدوائر الأخرى.	جدول التشكيلات :
مجموعة من التصنيفات المتسقة والمناسبة لمعاملات النظام المالي الحكومي تتضمن التصنيف الوظيفي والاقتصادي والتنظيمي والبرامجي والتمويلي والجغرافي للبيانات المالية الحكومية.	خارطة الحسابات :
الموازنة التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الطفل والمرأة وتتضمن المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات.	الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وموازنة الطفل :
متابعة مؤشرات الأداء وقياسها على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.	المتابعة والتقييم :
نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط الوزارات والدوائر الحكومية مالياً مع وزارة المالية.	نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS :

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1) خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2021

(بالدينار)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
7,298,000,000	الإيرادات المحلية	8,808,893,000	النفقات الجارية
5,390,000,000	الإيرادات الضريبية	2,499,715,000	الجهاز المدني
1,908,000,000	الإيرادات غير الضريبية	1,429,588,000	الجهاز العسكري
		1,320,050,000	جهاز الأمن والسلامة العامة
839,800,000	المنح الخارجية	3,559,540,000	النفقات الاخرى
		1,612,000,000	التقاعد والتعويضات
		1,452,000,000	فوائد الدين العام
		55,000,000	دعم القمح والأعلاف
		20,540,000	دعم الوحدات الحكومية
		75,000,000	المعالجات الطبية
		70,000,000	دعم الجامعات الأردنية الحكومية
		201,000,000	المعونة النقدية المتكررة
		74,000,000	تسديد التزامات سابقة
		1,299,207,000	النفقات الرأسمالية
		269,752,800	مشاريع مستمرة
		708,446,200	مشاريع قيد التنفيذ
		321,008,000	مشاريع جديدة
8,137,800,000	مجموع الإيرادات العامة	10,108,100,000	مجموع النفقات العامة
1,970,300,000	عجز الموازنة		
موازنة التمويل			
المبلغ	المصادر	المبلغ	الاستخدامات
64,800,000	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	1,970,300,000	تسديد عجز الموازنة
1,356,066,000	قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة	410,093,437	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
815,350,000	إصدار سندات اليورو وسندات محلية بالدولار	957,150,000	اطفاء سندات اليورو وسندات محلية بالدولار
4,617,189,000	القروض الداخلية	214,290,000	سلف وزارة المالية لسلطة المياه
		135,050,468	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة على سلطة المياه
		178,543,195	اقساط قروض معالجة المتأخرات الحكومية
		2,987,977,900	اطفاءات الدين الداخلي
6,853,405,000	المجموع	6,853,405,000	المجموع

الجدول يتضمن ملحق الموازنة لعام 2021.

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب المجموعات الوظيفية للسنة المالية 2021



الحماية الاجتماعية
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 1,938,028,000



التعليم
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 1,212,955,000



**الشؤون الدينية
والثقافية**
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 194,000,000



الصحة
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 974,875,000



**الإسكان ومرافق
المجتمع**
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 201,165,000

الموازنة العامة للعام 2021 حسب الأقسام الوظيفية



**مجموع النفقات
الجارية والرأسمالية:**

**10,108,100,000
دينار أردني**

(مقدرة)



**الخدمات العمومية
العامة**
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 2,084,144,000



الدفاع
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 1,257,945,000



**النظام العام وشؤون
السلامة العامة**
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 1,507,426,000

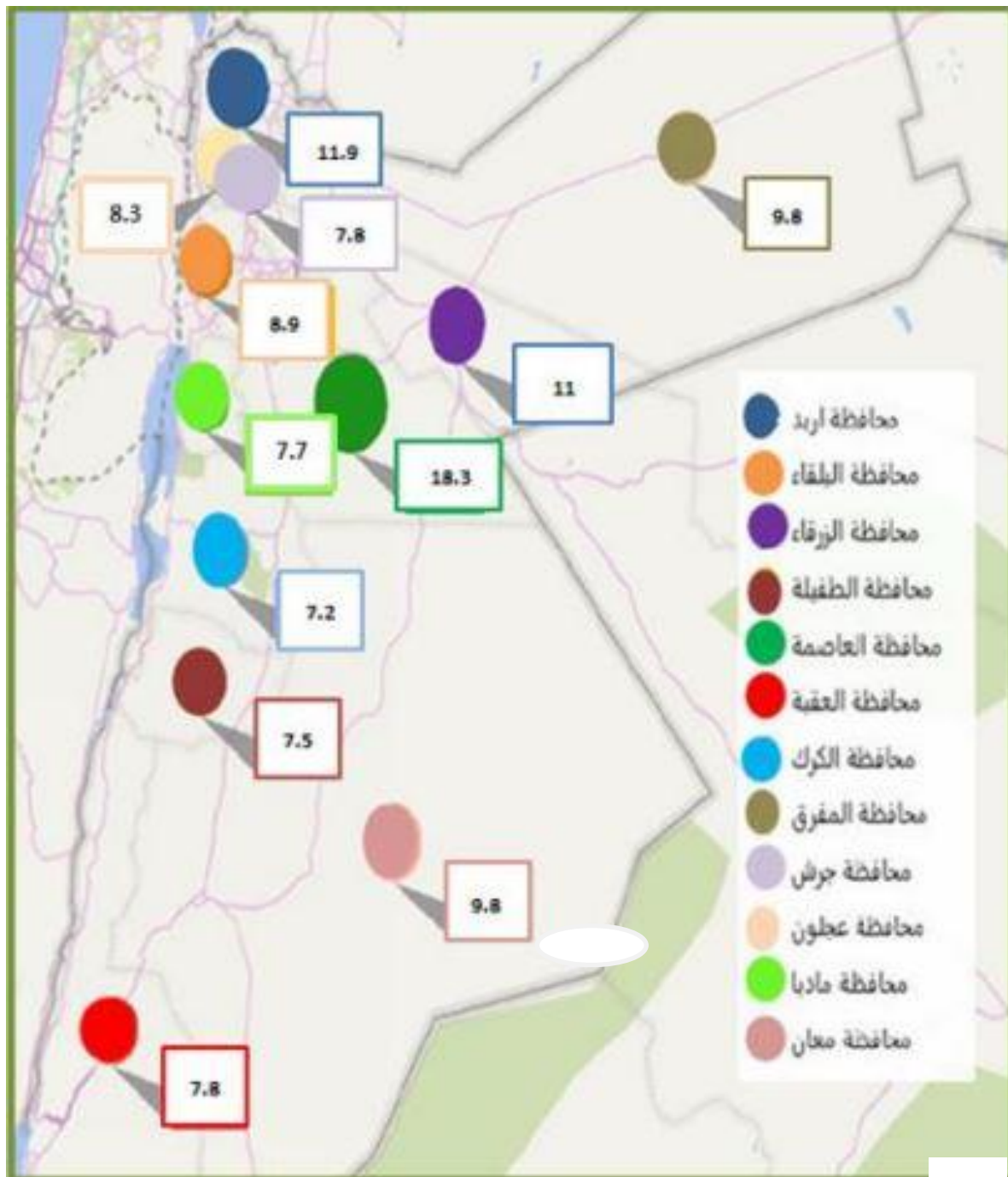


الشؤون الاقتصادية
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 715,400,000



حماية البيئة
النفقات الجارية والرأسمالية:
دينار أردني 22,162,000

النفقات الرأسمالية للمحافظات/ اللامركزية لعام 2021 (مليون دينار)



جدول رقم (2)

تطور اداء الموازنة العامة ومؤشرات الملاءة المالية للسنوات 2017-2021

مليون دينار

إعادة تقدير	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	البيان
2021	2020	2019	2018	2017	
7,301.2	6,238.0	6,965.9	6,944.9	6,717.4	الإيرادات المحلية
840.0	790.9	788.4	894.7	707.9	المنح الخارجية
8,141.2	7,028.9	7,754.3	7,839.6	7,425.3	مجموع الإيرادات العامة
8,789.6	8,388.5	7,897.2	7,619.6	7,113.0	النفقات الجارية
1,080.1	822.8	915.5	947.7	1,060.2	النفقات الرأسمالية
9,869.7	9,211.3	8,812.7	8,567.3	8,173.2	مجموع النفقات العامة
					عجز الموازنة العامة
1,728.5-	2,182.4-	1,058.4-	727.7-	747.9-	بعد المنح
2,568.5-	2,973.3-	1,846.8-	1,622.4-	1,455.8-	قبل المنح
					عجز / وفر الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
%5.4-	%7.0-	%3.3-	%2.4-	%2.5-	بعد المنح
%8.0-	%9.6-	%5.8-	%5.3-	%5.0-	قبل المنح
مؤشرات الملاءة المالية					
25.3%	22.7%	24.5%	25.7%	25.3%	نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي
22.7%	20.1%	22.0%	22.8%	22.8%	نسبة الإيرادات المحلية للناتج المحلي الإجمالي
2.6%	2.5%	2.5%	2.9%	2.4%	نسبة المنح الخارجية للناتج المحلي الإجمالي
30.7%	29.7%	27.9%	28.1%	27.8%	نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الإجمالي
27.3%	27.0%	25.0%	25.0%	24.2%	نسبة النفقات الجارية للناتج المحلي الإجمالي
3.4%	2.7%	2.9%	3.1%	3.6%	نسبة النفقات الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي
10.9%	8.9%	10.4%	11.1%	13.0%	نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة
74.0%	67.7%	79.0%	81.1%	82.2%	تغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة
83.1%	74.4%	88.2%	91.1%	94.4%	تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية

جدول رقم (3)

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021

(بالدينار)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
745,413,000	إيرادات بيع السلع والخدمات	971,270,000	النفقات الجارية
64,079,000	إيرادات دخل الملكية	316,305,000	تعويضات العاملين
16,025,000	الإيرادات المختلفة	480,579,000	استخدام السلع والخدمات
26,552,000	دعم حكومي	148,437,000	فوائد القروض الداخلية والخارجية
62,819,000	المنح الخارجية	25,949,000	النفقات الأخرى
		468,967,000	النفقات الرأسمالية
		332,136,000	تمويل داخلي *
		6,012,000	دعم حكومي
		68,000,000	قروض خارجية
		62,819,000	منح خارجية
914,888,000	مجموع الإيرادات	1,440,237,000	مجموع النفقات
525,349,000	صافي العجز قبل التمويل		
موازنة التمويل المجمعة			
المبلغ	المصادر	المبلغ	الاستخدامات
95,211,000	مجموع الوفر قبل التمويل	620,560,000	مجموع العجز قبل التمويل
68,000,000	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	361,032,000	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة
693,117,000	مسحوبات القروض الداخلية	34,855,000	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
416,765,000	استخدام احتياطات لتسديد التزامات	34,471,000	تحويل فائض الوحدات الحكومية للخرينة
229,179,000	أخرى	450,739,000	احتياطات لتسديد التزامات
		615,000	أخرى
1,502,272,000	المجموع	1,502,272,000	المجموع

* تشمل النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات الذاتية و/أو الإحتياطات و/أو القروض الداخلية

جدول رقم (4)

تطور موازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2017 - 2021

بالدينار

البينان	فعلي 2017	فعلي 2018 *	فعلي 2019	فعلي 2020	إعادة تقدير 2021
الإيرادات					
111	4,960,686	5,064,128	3,664,352	2,615,566	3,200,000
114	2,350,623	2,581,919	3,006,568	1,865,531	1,893,000
131	29,713,889	23,866,015	26,421,540	17,456,175	31,269,000
133	136,620,975	149,616,796	26,303,000	24,501,166	25,485,000
141	56,616,114	80,066,073	58,682,274	68,054,293	62,430,000
142	1,240,847,749	1,153,565,245	1,201,624,652	1,014,623,963	820,548,000
145	10,055,664	6,391,573	9,117,605	7,960,246	15,570,000
مجموع الإيرادات	1,481,165,700	1,421,151,749	1,328,819,991	1,137,076,940	960,395,000
النفقات					
النفقات الجارية					
211	362,335,844	371,084,135	257,715,739	273,563,339	276,267,991
212	33,554,001	37,920,114	26,312,865	28,258,345	27,678,947
221	486,015,807	542,914,023	565,466,000	419,938,409	471,251,938
241	22,623,860	26,026,525	24,231,634	14,332,067	29,374,000
242	141,823,610	150,084,876	150,782,897	126,198,127	118,732,000
251	3,785,287	3,455,118	1,365,527	974,994	1,375,000
271	6,440,280	6,397,898	8,681,896	12,485,872	5,013,000
282	20,876,192	22,085,233	14,340,935	14,477,323	17,708,122
311	509,218	391,517	1,074,219	538,622	1,125,000
مجموع النفقات الجارية	1,077,964,099	1,160,359,439	1,049,971,712	890,767,098	948,525,998
النفقات الرأسمالية					
202001	384,680,502	402,958,482	346,311,042	252,704,939	291,870,000
202002	26,035,005	26,668,494	5,238,928	5,600,000	5,895,000
203	59,588,689	55,326,978	44,079,583	19,296,584	47,200,000
204	29,713,889	23,866,015	26,421,540	17,456,175	31,269,000
مجموع النفقات الرأسمالية	500,018,085	508,819,969	422,051,093	295,057,698	376,234,000
اجمالي النفقات	1,577,982,184	1,669,179,408	1,472,022,805	1,185,824,796	1,324,759,998
صافي العجز / الوفر قبل التمويل	-96,816,484	-248,027,659	-143,202,814	-48,747,856	-364,364,998
موازنة التمويل المجمعة					
الاستخدامات					
5113001	287,190,994	439,594,450	274,403,128	256,232,133	486,052,000
5111001	814,782,687	254,390,410	389,447,841	337,518,825	361,032,000
5111002	61,272,647	110,023,005	39,982,330	26,965,634	32,026,000
5114001	184,147,021	108,083,841	58,466,152	14,518,375	91,565,000
5114002	4,002,376	3,718,898	416,810	323,064	3,058,938
5119002	0	0	0	19,030,090	4,000,000
5119004	718,939	297,487	0	0	0
5119007	325,521,400	325,379,295	304,670,197	468,928,936	428,269,000
5119008	141,478,885	237,165,622	120,452,231	26,011,738	22,094,000
5119012	4,051,876	1,883,684	0	0	0
5119013	0	4,546,979	0	0	0
5119014	6,630,648	7,387,988	0	0	0
5119015	6,688,594	7,751,096	0	0	0
5119999	83,325,800	1,203,251	2,716,887	595,474	615,000
مجموع الاستخدامات	1,919,811,867	1,501,426,006	1,190,555,576	1,150,124,269	1,428,711,938
المصادر					
4113001	190,374,510	191,566,791	131,200,314	207,484,277	121,687,002
4111001	112,058,651	81,277,942	63,892,869	19,296,584	47,200,000
4111002	1,073,948,027	619,591,946	425,380,847	379,285,401	564,436,000
4119004	425,387,962	322,343,981	296,966,999	302,379,282	468,928,936
4119007	9,739,247	6,716,862	99,322	5,251,540	0
4119008	19,788,213	35,995,272	39,767,434	12,648,528	0
4119009	82,500,000	225,528,176	225,851,791	169,641,366	207,321,000
4119011	0	0	0	19,030,090	4,000,000
4119010	0	6,688,594	0	0	0
4119999	6,015,257	11,716,442	7,396,000	35,107,201	15,139,000
مجموع المصادر	1,919,811,867	1,501,426,006	1,190,555,576	1,150,124,269	1,428,711,938
العجز / الوفر بعد التمويل	0	0	0	0	0

* الفعلي لعام 2018 يشمل الوحدات الحكومية التي تم نقلها الى قانون الموازنة العامة في عام 2019 والبالغ عددها (29) وحدة حكومية.